بحث بعنوان

تخطيط برامج الجمعيات الأهلية لمواجهة الأزمات المجتمعية

الباحثة

أماني أحمد عبد الرحيم

دارسة الدكتوراه بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

ملخص الدراسة:

" تخطيط برامج الجمعيات الأهلية لمواجهة الأزمات المجتمعية"

ادركت كثير من الحكومات أهمية دور المجتمع المدني. بعد أن كانت تتصارع معه أحيانا أو تتخذ موقف المواجهة معه أحيانا أخري أو تضع له العراقيل في مواقف ثالثة وأصبحت تشجعه وتدعمه، بل وتكلفه أحيانا بتنفيذ بعض المشروعات والبرامج الحكومية والموضوعة في خطة الدولة ولا يعني العمل علي تقوية الجمعيات الأهلية كجزء من المجتمع المدني أضعاف الدولة أو إلغاء دورها الاجتماعي بالكامل ولذلك فإن الدعوة إلى تقوية القطاع الأهلي يجب أن تتكامل مع الدعوة إلى وجود دولة عنصرية قوية تقوم علي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية- ويعتبر ذلك الضمان الوحيد لوجود شراكه حقيقية بين الدولة والقطاع الأهلي.

وفي هذا المقال سوف يتم عرض تخطيط برامج الجمعيات الأهلية لمواجهة الأزمات المجتمعية والتي يتضمن الجمعيات الأهلية. من خلال التطور التاريخي للجمعيات الأهلية. وماهية الجمعيات الأهلية. والوظائف الأساسية للجمعيات الأهلية. وأهم الأسباب التي تدعوا إلى تعظيم دور الجمعيات الأهلية. كذلك مداخل تحليل الجمعيات الأهلية. واهم القضايا التي تواجه الجمعيات الأهلية. والصعوبات والمعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية عند التعامل مع الأزمات المجتمعية. والاستراتيجيات العامة للجمعيات الأهلية وآليات تنفيذها عند التعامل مع الأزمات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: تخطيط البرامج ؛ الجمعيات الاهلية ؛ الازمات المجتمعية.

Abstract:

"Planning Civil society organizations programs to address community crises"

Many governments have realized the important role of civil society. After sometimes clashing with it, taking a confrontational stance, or placing obstacles in its way at other times, they have begun to encourage and support it, and sometimes even task it with implementing some government projects and programs included in the state plan. Strengthening civil society organizations as part of civil society does not mean weakening the state or completely eliminating its social role. Therefore, the call to strengthen the civil sector must be complemented by the call for a strong, racist state based on democracy and social justice. This is considered the only guarantee for a true partnership between the state and the civil sector.

InThis article will present the planning of civil society programs to confront societal crises, which includes civil society organizations. It will discuss the historical development of civil society organizations, the nature of civil society organizations, the basic functions of civil society organizations, the most important reasons for maximizing the role of civil society organizations, as well as approaches to analyzing civil society organizations, the most important issues facing civil society organizations, the difficulties and obstacles facing civil society organizations when dealing with societal crises, and the general strategies of civil society organizations and their implementation mechanisms when dealing with societal crises.

Keywords:

Program planning; civil society organizations; community crises

مقدمة:

تعد الجمعيات الأهلية من أقدم أشكال التنظيمات التي ظهرت في تاريخ المجتمع المصري وهى بشكل عام الأكبر حجما ضمن تشكيلة المجتمع وأزداد انتشارها بشكل ملحوظ، ويرجع تزايدها إلى مواكبة المتغيرات الدولية والاختلالات الاقتصادية ولتكون بديلا للدولة التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والفئات الضعيفة والتخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهميش فتكون إطار يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء هذه المشاكل بالإضافة إلى تصاعد الاتجاه نحو الديمقراطية الذي هبت نسماته على معظم أرجاء العالم والذي يعتبر المشاركة في صنع القرار حقا من حقوق الإنسان تدعمه القوى والمؤسسات العالمية (عدلي، ٢٠٠٥، ص٦٩).

والبحث عن الجمعيات الأهلية واسع، فكانت الجمعيات الأهلية تخضع لمناقشات أكاديمية غنية تتعلق بالحوكمة العالمية وتحقيق الديمقراطية والتنمية، وأصبح التنوع علامة تجارية للجمعيات الأهلية، وإنها مهمة مستحيلة تقريباً بسبب التنوع المختلف لخصائص الجمعيات الأهلية، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بأهدافها أو استراتيجياتها والموارد والفئات المستهدفة والأدوات، والفعالية والأثر والاستدامة (Ulleberg, 2009, p12).

أ- نشأة وتطور الجمعيات الأهلية:

تعود نشأة أول جمعية أهلية في مصر إلى عام ١٨٢١ حين تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية لرعاية مصالح الجالية اليونانية بمدينة الإسكندرية، وبعد ذلك التاريخ بحوالي ثلاثين عاماً تأسست سلسلة من الجمعيات الثقافية المهمة التي ساهمت بدوراً في تأصيل الثقافة والانتماء لمصر، ومن أبرز هذه الجمعيات جمعية "معهد مصر" للبحث في تاريخ الحضارة المصرية "عام ١٨٥٩"، وجمعية المعارف "عام ١٨٦٨"، والجمعية الجغرافية "عام ١٨٥٧"، وبدأ بعد ذلك تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية والقبطية، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية "عام ١٨٧٨"، وجمعية العروة الوثقى عام ١٨٧٨، وجمعية المساعي الخيرية القبطية "عام ١٨٨١"، وبدأت ظاهرة الجمعيات في الشيوع والانتشار في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والذي شهد أيضاً ولأول مرة تأسيس جمعيات نسائية (الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، ٢٠٠٠، ص١٥٥).

وقد بدأ الاهتمام المصري بجمعيات تنمية المجتمع الريفي منذ أواخر الثلاثينيات وكان ذلك نتيجة لكثرة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي كانت تواجه الريف المصري في الفترة من ١٩٣٠ – ١٩٤٠ والتي كان من بينها البطالة ، ارتفاع نسبة الأمية، انخفاض المستوى الصحي والسكنى، انخفاض مستوى الأجور والدخول، وانخفاض المعيشة وسوء توزيع الملكية الزراعية حيث أنشأت جمعيات الإصلاح

الاجتماعي في بعض القرى في بداية عام ١٩٣٩ ثم أنشأت جمعيات المركز الاجتماعية في نهاية عام ١٩٣٩ التي بلغ عددها في عام ١٩٥٤ "١٧١ جمعية" وتلي ذلك إنشاء جمعيات الإصلاح الريفي في عام ١٩٤٤ والتي بلغ عددها "١٨٤ جمعية" في عام ١٩٥٥ ثم أنشأت بعد ذلك جمعيات الوحدات القروية بداية من عام ١٩٦٠، وتليها الجمعيات الشعبية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٦٦، وفى عام ١٩٧٠ رأت وزارة الشئون الاجتماعية توحيد التسمية للجمعيات العاملة في مجال التنمية وسميت جمعيات باسم جمعية تنمية المجتمع منسوبة إلى أسم القرية التي توجد بها (الامام، ٢٠٠٩، ص٢٠٥).

وترتب على ذلك استجابة بعض الجمعيات الأهلية بدرجة عالية من الفاعلية لكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية ومن أهمها الفقر والبطالة وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع وزادت مشروعات الجمعيات المعنية بالتدريب وإعادة التأهيل وتوفير فرص العمل كما نشطت أعداد كبيرة من الجمعيات الأهلية في مشروعات القروض الصغيرة وغير ذلك من الأنشطة التي تهدف إلى تنمية قدرات الإفراد على التشغيل الذاتي (لجنة تنمية القوي البشرية، ٢٠٠٣، ص ١٧–١٨).

ب- ماهية الجمعيات الأهلية:

جمعية هي جمع "جمعية " وقانونًا تعتبر جمعية في تطبيق أحكام القانون ٣٢ لسنة ٦٤ الخاص بتنظيم هذه الجمعيات بأنها هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص اعتباريين لعرض غير الحصول على ربح مادي (اللائحة التنفيذية، قانون٣٢ لسنة١٩٦٤).

كما يعرفها قاموس المصطلحات الخدمة الاجتماعية على أنها منظمات أنشأت لتحقيق أهداف اجتماعية معينة وليست بغرض الحصول على الربح وهي بذلك تضم المؤسسات الخاصة والاجتماعية والتطوعية بشرط ألا يكون هدفها الأساسي هو الربح (Barker, 1987, p108).

ويعرف معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية بأنها الجمعيات التي لا ترمي إلى الربح ولها لوائحها ونظمها الأساسية ومجلس أدرأتها ولجانها وتأتي إيراداتها من الاشتراكات والهبات والتبرعات وما قد تفرضه من رسوم مقابل ما تقدمة من خدمات (درويش، ١٩٩٨، ص١١٣).

هي الجمعيات التطوعية الخاصة التي يجتمع أعضائها للتواصل الاجتماعي ولتخطيط وتنفيذ أنشطة لصالح المجتمع تختلف اختلافا كبير في أهدافها وأساليبها ومتطلبات العضوية (Barker, 2000,p53).

وقد عرفت الجمعيات الأهلية أيضا بانها وحدات بنائية تستمد صفة الشرعية من المجتمع وتستهدف إشباع احتياجات أفراد وجماعات المجتمع لتبادل المنفعة استنادا على الجهود التطوعية (عبد اللطيف، ٢٠٠٧، ص٢٦).

فالجمعيات الأهلية تقوم على أساس أن الجمعية تنظيم اجتماعي لعدد من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع (ابو المعاطي، ٢٠٠٤، ص١١٧).

ويرى Barker أن هذه الجمعيات غالباً ما تبحث عن تحسين البيئة والظروف الاجتماعية، والاقتصادية والتعليمية في المجتمع والعمل على حل المشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع، مع التأكيد على أهمية المشاركة الشعبية وإعادة تنظيم الناس والرقابة على الحكومة بما يحقق مصالح سكان المجتمع (ابو النصر،٢٠٠٤، ص٥٥).

ت- خصائص الجمعيات الأهلية:

تتصف الجمعيات الأهلية بمجموعة من الخصائص ويمكن تلخيصها كالتالي:

- **النشأة متعددة الأهداف:** لقد بدأ ظهور المنظمات متعددة الأهداف والتي تتكون من أقسام يقوم كل منها بتحقيق هدف وتتكامل الأقسام لتحقيق أهداف المنظمة مما ينشأ عنه كثير من المعوقات لتحقيق التكامل بين مختلف أقسام وفروع المنظمة الواحدة.
- **الظهور المتعاظم:** تمتاز هذه المنظمات بكبر حجمها بصورة متعاظمة لم يسبق لها نظير، ومن سماتها مئات الآلاف من العاملين، وإمكانات مادية وموارد مالية هائلة، ونشاطها يغطي مساحات شاسعة تضم بيئات جغرافية وسياسية ودولية متنوعة، وتعقد أنشطتها وتنوعها.
- **زيادة ودقة التخصصات في المهارات اللازمة لوظائفها:** تظهر هنا مشكلة تنظيم وتنسيق هذه الوظائف المتخصصة بل ومنتهى التخصص لتحقيق التكامل بينها في المنظمة أو هي مشكلة لها أبعادها المتداخلة والمتراكمة والمتعاظمة ومن هنا تتضح أهمية التنظيم والتنسيق من أجل تحقيق أهداف المنظمة.
- **المسئولية عن إحداث التغيير في المجتمع ومواجهته:** يعني هنا أن المنظمة عليها أن تستجيب لأي تغيير يحدث في المجتمع من حولها وكذلك عليها المبادأة هي ذاتها بإحداث التغيير في كثير من الأحيان فالمنظمة يجب أن تكون كيانًا ديناميكيًا مؤهلاً لاستيعاب التغيير في المجتمع ومواجهة هذا التغيير حتى تضمن الاستمرار (عبد الرؤوف، ٢٠١٦، ص١٢٥).
- **تكامل الملامح المؤسسية:** فكل جمعية لها نظام ولوائح تحدد شروط العضوية ومنهج العمل بداخلها، كما تمثل تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية وبالتالي تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية ثقافية واجتماعية واقتصادية وفي بعض الأحيان سياسية، كما يتصف نشاطها بالمرونة حيث تتمتع بحرية من الضغوط السياسية والاقتصادية مما يؤثر ذلك في تقديم أعلى مستوى من الخدمات الاجتماعية (الخشت، ٢٠٠٤، ص١٦).

كما توضح الباحثة ان الجمعيات الاهلية تشترك جميعها في هذه خصائص موحدة فهي متعددة الأهداف حيث تعمل في ميادين التنمية المختلفة (التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية)، وهي أيضًا بها تنظيم وتنسيق في داخل الجمعية وأيضًا بين فروعها المتعددة، إضافة إلى أنها أصبحت شريكة في إحداث التنمية في المجتمع وأخيرًا تمثل الجمعيات الاهلية تنظيمات ذات ملامح مؤسسية تحوي في داخلها هيكل تنظيمي إداري في كل منها، يتكون من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ولجان عامة ولجان فرعية.

كما تتعدد الخصائص التي تميز الجمعيات الاهلية عن غيرها من المنظمات والمؤسسات الخدمية التي تعمل في نطاق التنمية، تشمل: (Netting, M.kettner, et.al, 2019, p105-106).

- تستخدم الجمعيات الأهلية غالبا كجسر بين البناءات غير الرسمية والرسمية في نسق الخدمات الإنسانية في المجتمع.
- الأعضاء المؤسسين للجمعيات الاهلية يشتركون معا في الإحساس بحاجات ومشكلات المجتمع.
- أكثر رسمية عما ذي قبل.
- تعتبر بمثابة شريك للدولة لكي تساعدها علي تقديم الخدمات لمستحقيها.
- تعمل علي تخفيف العبء علي الدولة وذلك لأن الدولة عليها مسئوليات كثيرة لا يستطيع غيرها القيام بها كالمحافظة علي الأمن والاستقرار.
- تعمل في جميع المجالات والأنشطة والهدف هو تقديم المساعدة بشكل منظم ومعترف به في الدولة.
- لا تسعي إلي تحقيق الربح المادي ولكن إلي خدمة المواطنين بشكل فعال.
- الجمعيات الأهلية غالبا ما تكون ذات تنظيم إداري هرمي بسيط.
- التبرع والتطوع يعدان العنصران الأساسيان لحيوية هذه الجمعيات (المسلماني، ٢٠٢١، ص١٣٣).

كما يحدد رشاد احمد عبداللطيف: ٢٠١٠ (عبد اللطيف، ٢٠١٠، ص١٢٣). بعض الخصائص هذه الجمعيات في أنها وسيلة فعالة لإشباع احتياجات المجتمع بواسطة الناس أنفسهم، وفي أنها تتميز بقدر كبير من المرونة والمشاركة وحرية العمل. وتمتاز الجمعيات الأهلية بأنها الأقرب الي الناس. بالمقارنة بالمؤسسات الحكومية وأكثر إحساسا بمشكلاتهم. ولذلك كان نشاط هذه الجمعيات متنوعا ومتغيرا لمواجهة هذه المشاكل المختلفة، كما تمتاز الجمعيات الاهلية بما يلي:

- إن الجمعيات الأهلية تعمل دائما على نسق الخدمات الانسانية في المجتمع.
- إنها منظمات غير هادفة للربح، وإذا حققت أرباحا من أنشطتها فإنها تستثمرها فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطه.
- إنها منظمات غير رسمية أي غير منخرطة في نشاط سياسي أو حزبي.

- إن الجمعيات الأهلية تمتاز باتساع مجال وتشمل: المساعدات الاجتماعية والثقافية والعلمية وتنمية المجتمع ورعاية الطفولة ورعاية الأسرة والدفاع الاجتماعي، والصداقة ببن الشعوب، ورعاية الفئات الخاصة، وتنظيم الاسرة، رعاية المسجونين، ورعاية الشيخوخة، نشاط إداري، إدارة وتنظيم، حماية البيئة من التلوث، وحماية المستهلك، وحماية الإنسان.

ث- أهم الاسباب التي تدعو الي تعظيم دور الجمعيات الاهلية:

تعتبر الجمعيات الاهلية من اهم الركائز التي يراهن عليها المجتمع في تحقيق التنمية لما لها من تواصل مع مختلف فئات المجتمع. حيث تعمل المنظمات الاهلية الفاعلة منها علي مساندة المجتمع و تكمله دوره في النهوض والتقدم. ومن هذا المنطلق فان علي الجمعيات الأهلية دورا كبيرا تستطيع من خلاله مشاركه منظمات الدولة جنبا الي جنب في عمليه التنمية. وتتعدد أوجه أهمية الجمعيات الاهلية في ما يخص دورها في احداث عمليات التنمية، والتي تشمل: (الصباغ، ٢٠١٩، ص٦٨)

- انه من خلال الجمعيات الأهلية تتاح الفرص لمشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم وتحمل مسئولية الإدارة والتنفيذ والتمويل لمشروعات وبرامج هذه الجمعيات بمعني أن هذه الجمعيات تعتبر مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية بل وفي بعض الأحيان في الحياة الاقتصادية، ومن ثم فهي تسهم في تدعيم الديموقراطية والمجتمع المدني.
- تلعب الجمعيات الاهلية دورا كبيرا في مختلف المجتمعات الانسانية المعاصرة من خلال المساعدات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، ويستفيد منها عشرات الملايين من الفقراء والمرأة وأطفال الشوارع واليتامى من المعاقين والبؤساء والمهمشين علي مستوي العالم، كما تهتم بالقضايا الكبرى التي يعاني منها المجتمع، ومنها علي سبيل المثال: الأمية والبطالة والفقر.
- تسهم الجمعيات الأهلية في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وهي أيضا مراكز خدمية ورعائية تسد الثغرات في أداء السياسات العامة (الحكومية).
- تستطيع الجمعيات الاهلية التعامل مع مشكلات المناطق والاسر المهمشة والفقيرة بطريقة مباشرة، حيث انه من مميزات الجمعيات الأهلية أنها تنتشر تقريبا في كل شارع بالمجتمع.
- تقوم الجمعيات الأهلية بدور رئيسي في توفير العديد من أوجه الرعاية وبرامج التنمية في المجتمع، بل أن هذا الدور يتزايد نظرا لاتجاه الدولة نحو الخصخصة Privatization ليس فقط في المجال الاقتصادي، بل أيضا في المجال الاجتماعي بمفهومه الواسع، وتخليها بعض الشيء عن كونها دولة رفاهية Welfare state هذا وتحرص الدول علي تشجيع وتدعيم الجمعيات الأهلية بالعديد من الوسائل يذكر منها: تقديم التسهيلات الجمركية، تخفيض رسوم الخدمات لها (مثل الكهرباء والماء)، الإعفاء من الضرائب، تكليفها بتنفيذ بعض

البرامج الحكومية، و وضع القوانين. وتعديلها بما يسهل عمل الجمعيات ويعطي لها مزيدا من حرية العمل والحركة والمرونة فعلي سبيل المثال في مصر تم تغيير القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والذي أصبح غير مناسب في ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع المصري وإصدار القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بدلا منه، ثم تم استصدار القانون رقم٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بدلا منه (ابو النصر، ٢٠٠٤، ص٥٩-٦١).

- أصبحت الجمعيات الأهلية رائدة في العديد من المجالات وأصبحت تقدم العديد من الخدمات، وكما أصبحت أحد أهم قنوات التنمية وتنفيذها لا سيما في القطاعات التي لا تغطيها الخدمات الحكومية.
- استطاعت الجمعيات الاهلية أن تتواجد في أوقات الكوارث والنكبات، وكما استطاعت أن تقوم بدور ملموس وواضح في المجتمع، وأيضا قامت بمحاولات جادة لتطوير المهن وتحسين أوضاع مزاوليها، ولقد شهدت البلاد في الآونة الأخيرة مظاهر إيجابية في تدعيم العمل الأهلي حيث تجاوزت الجمعيات الأهلية مصالحها التقليدية إلى مصالح المجتمع والاهتمام بقضايا التعليم والعمالة، والاهتمام بالقضايا القومية العامة، هذا بالإضافة إلى ظهور بوادر التضامن فيما بين التنظيمات الأهلية ومد الجسور بين بعضها البعض للدفاع عن مبادئ العمل الأهلي.
- والجمعيات الأهلية هي مؤسسات لا تهدف إلى الربح وتقديم خدمات اجتماعية وأعضائها أفراد في جماعات سكنية مستهدفة مثل سكان حي أو مجاورة معينة أو جماعات عرقية أو فئات عمريه أو مصلحة أو فئة دينية، وتؤسس عن طريق مساهمات تطوعية ومساهمة، جماعات حكومية وتنشأ من الأعضاء المساهمين في تأسيسها ليكونوا جمعية عمومية ينتخبون فيما بينهم أعضاء مجلس الإدارة.
- أن العمل الأهلي يربى لدى الجماهير ثقافة المشاركة والمساءلة والمسئولية والقيادة الرشيدة والتبعية المستنيرة.
- أن مجالس إدارات الجمعيات مسئولة أمام عدة جهات (الحكومية، الممولين، الجمعيات العمومية) الأمر الذي يؤدى إلى تربية ديمقراطية للجماهير على أدب الحوار والمعارضة وأدب المساءلة، والوصول إلى قرارات واختيار رشيد بين البدائل
- تنمية الوعي الشعبي بأهمية العمل الاجتماعي، وأهمية دور الجماهير في تفعيل نشاطها وتعظيم الناتج.
- التفاعل الإيجابي بين الجمعية والبيئة المحلية التي تعمل فيها، فالجمعية لا تعمل في فراغ، وإنما في إطار بيئي فيزيقي ثقافي اجتماعي (مركز خدمات المنظمات الغير حكومية، ٢٠١٦، ص٣).
- وتري الباحثة يتضح للباحثة أهمية الجمعيات الأهلية في اطار مجابهة التداعيات التي تواجه السكان والمجتمعات سواء كانت تداعيات صحية او اقتصادية او أزمات مجتمعية ترجع للدور الذي تقوم به في المجتمع وأنها استطاعت بالفعل أن تحل محل الدولة في تقديم المساعدات والخدمات سواء كانت اجتماعية أو

اقتصادية أو صحية أو تعليمية، لكل أفراد المجتمع من المحتاجين وليس هذا فقط بل استطاعت الجمعيات الأهلية الوصول إلى الفقراء والمهمشين في المجتمع وتقديم كافة الخدمات التي يحتاجون إليها ولكن في ضوء الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها وفي حدود ميزانيتها، وهذا بالطبع يختلف من كل جمعية لأخري.

وتسهم الجمعيات الأهلية في تقديم العديد من الخدمات والتي منها:

- **اعتماد استراتيجية الرعاية الصحية الأولية:** إن الاهتمام بالجانب الصحي يعد متطلباً ضرورياً في كثير من المجتمعات، خاصة التي تعانى من الفقر والحرمان، فالصحة عموماً ذات تأثير إيجابي على الحالة البدنية والاجتماعية والنفسية والعقلية للإنسان، مما يتطلب ضرورة الارتقاء المستمر بنوعية الصحة التي تؤثر بدورها على نوعية حياة الإنسان، ومع ارتفاع التكاليف التي تتحملها الدولة للمحافظة على الخدمات الصحية لم يصبح الحصول على الرعاية الصحية أمراً سهلاً بالنسبة لقطاع الفقراء ممن يعيشون في المناطق الريفية، وخاصة البعيدة، وكذلك الخدمات الصحية المجانية التي تقدم للفقراء عموما (زيد، ٢٠٢٠، ص١١٥). وفى هذا السياق تقوم الجمعيات الأهلية بتدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية الإنجابية هذا فضلاً عن توعية أفراد المجتمع بأهمية تنظيم النسل وتقديم الوسائل لذلك إما بأسعار رمزية أو بصورة مجانية مثل جمعيات تنظيم الأسرة ومراكز الأمومة والطفولة (ملاوي، ٢٠٠٨، ص٢٦٤).
- أما بالنسبة للخدمات الصحية في مصر فالجمعيات الأهلية لها انتشار واسع وسط القواعد الشعبية، وتعمل على تقديم خدمة صحية بنوعية عالية الجودة بمقابل يغطى تكلفة الخدمة فقط. ولا تتوافر بيانات شاملة عن أعداد المستفيدين من الخدمات الصحية عامة، إلا أن البيانات المتوافرة في المسح الصحي الشامل تشير إلى أن عدد المستفيدين من الخدمات الصحية للجمعيات يبلغ ١٦ في المائة من إجمالي طالبي الخدمة الصحية. ويتم تقديم خدمات الصحة والصحة الإنجابية تحت إشراف وزارة الصحة لتوسيع نطاق الخدمات الصحية في القرى والنجوع (خاصة الوجه القبلي) (الامم المتحدة، ٢٠٠٨، ص٢٩).

وتقوم الجمعيات الأهلية بصفة عامة بمجموعة من الإجراءات التي تساعد المستفيدين من برامجها وأهمها الآتي: (سند، ٢٠٢٠، ص٣٣-٣٤)

- إجراء مسح للأسر التي تحتاج إلى تدريب وإلى عمل، وذلك في نطاق المجتمع الذي تخدمه الجمعية، والتعرف على مراكز التدريب المتوفرة وإمكانياتهم وشروط الالتحاق بها، والسعي مع هذه المراكز إلى وضع برامج خاصة لتدريب من هم في حاجة لتدريب في المنطقة التي تخدمها الجمعية والسعي إلى تشجيع وتحفيز المتدربين على الالتحاق بهذه البرامج والاستفادة منها.
- إجراء حصر لاحتياجات سوق العمل في المناطق التي تخدمها الجمعية.

- المساعدة في إنشاء صناعات ترتبط بصناعات أكبر وتغذيها لضمان تسويق منتجاتها.
- تقوم الجمعيات بدور الوساطة لإتاحة قروض ميسرة للأسر الفقيرة والنساء المعيلات والعاطلين عن العمل لبدء مشروعات جديدة تهتم بمتابعة سداد القروض التي تحصل عليها بواسطتها لإتاحة استمرار دوران الأموال وتمكين آخرين من الحصول على تمويل ميسر.
- تساعد الجمعيات الأهلية على التغلب على مشكلة التمويل بالتوجه إلى صندوق التنمية الاجتماعي وبالمساعدة في تقديم طالبي التمويل بدراسة جدوى اقتصادية لمشروعاتهم بطريقة علمية سليمة، وذلك بعد تدريب العاملين فيها على كيفية تقديم مثل هذه الدراسات بشكل علمي سليم.
- تقدم الجمعيات الأهلية التي يكون ضمن أغراضها تقديم معونات للأسر الفقيرة في حدود إمكانياتها، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى ومع دور العبادة في مناطق عملها لتقديم معونات للأسر الفقيرة التي يمكنها الاعتماد على نفسها من توفير دخل يسد احتياجاتها وبصفة خاصة التي تعولها نساء لتوفير الحد الأدنى المطلوب لحياة الأسرة وحياة أطفالها.
- تسعى الجمعيات الأهلية إلى توفير آلية لتبادل الخبرات فيما بينها وممارسة أنشطة تكاملية عن طريق عقد ورش عمل لجمعيات متشابهة النشاط في المناطق المختلفة أو الجمعيات ذات الأنشطة المختلفة في نفس المنطقة الجغرافية ويستعان بالتليفزيون وبكافة وسائل الإعلام لنشر المعرفة والمعلومات عن الخبرات المتقدمة والأعمال الناجحة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية.

ج- مداخل تحليل الجمعيات الاهلية.

هناك مداخل عدة توضع كأساس لتحليل أدوار الجمعيات الاهلية وهي ما يلي: (الصباغ، ٢٠١٩، ص٦٨)

- **المدخل التاريخي:** والتي أشار اليه Brain Smith وهو أحد علماء الاجتماع حيث يري أن هذا المدخل يستهدف تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وإدارة عمليات النزاع وبالتالي أن الهدف النهائي هو تحقيق الاستقرار والحفاظ علي الوضع الراهن بقدر الإمكان.
- **المدخل الديني:** ويستهدف الارتقاء بالإنسان والدمج ما بين المساعدة أو التبرع وتنفيذ التشريعات السماوية حيث أن تقديم الخير والمساعدة يحقق الصلة بين الإنسان والخالق وعلي هذا فإن تحليل الجمعيات في إطار هذا المدخل هو تعبير عن الصلة الخفية بين الإنسان وأخيه الإنسان والتأكيد علي خاصية التكافل الاجتماعي وبالتالي تتحمل الجمعيات المسئولية المباشرة تجاه الفقراء لتدعيم أواصر الترابط وتحقيق المحبة والسلام والخير للجميع.

- **المدخل الاقتصادي:** وتحدث فيه عنه باستفاضة أحد علماء الاقتصاد ذو الخلفية الاجتماعية ويدعي بيرتون ويز بورد Burton weis bord حيث أطلق علي الجمعيات الأهلية مصطلح القطاع الثالث أو القطاع الذي يهدف الي الربح وأكد ذلك ليستن سولمون Listen solamon موضحا أن هناك ثلاثة أطراف تنشأ بينهم علاقة اعتماد متبادلة هي "الدولة"، القطاع الخاص، القطاع الذي لا يهدف الي الربح، القطاع الثالث هو القطاع الذي يقوم بدور بارز في الجوانب التي لا تسطيع الدولة أو القطاع الخاص بتقديم الخدمات بشكل سريع وباعتباره إليه لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك أيضا دجلاوس Douglas الذي يري ان المؤسسات غير الحكومية تحقق الاستراتيجيات الخاصة بالدولة تجاه أفراد المجتمع المختلفين من حيث الاحتياجات أو المشكلات حيث أن الدولة تستطيع مواجهة ذلك وبالتالي فهي تعطي إعفاءات ضريبية تمكن هذه المؤسسات من تقديم خدمات صريحة، كما أن هذه الجماعات لا تتبع سياسات تلحق الضر بمصالح المجتمع ككل (عبد اللطيف، ٢٠٠٧، ص١٦٧,٥٥).
- **المدخل السياسي:** والذي ظهر في إطار مفهوم المجتمع المدني أو منظمات المجتمع المدني ويتناول سياسات الدولة وطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية يتم في إطار قواعد اللعبة السياسية وإنه يحقق الاستقرار السياسي للمجتمع لأن هذه الجمعيات تنفذ الالتزامات الحكومية تجاه أفراد المجتمع في أنها تعطي شرعية أو مصداقية للدولة وتؤكد الاعتماد المتبادل ما بين الدولة، والقطاع الخاص، والمنظمات الأهلية.
- **المدخل التنموي:** حيث ظهر هذا المدخل ليواجه التغيرات والتحولات التي تواجه الدولة والتي انعكست في مشكلات متعددة تراوحت ما بين تعاطي المخدرات، البطالة، العنف، التطرف أي الشعور بالاغتراب وفقدان الهوية الذاتية لتعمل الألية في هذا المدخل علي تقديم المساعدات الاقتصادية كما كان في الماضي التأهيل والتدريب وتوفير فرص العمل، أو ما يمكن أن تطلق عليه البرامج الاجتماعية وساد في الاتجاه خلال الستينيات حتي بداية الانفتاح الاقتصادي والذي ساد بعد عمليات الإصلاح الاقتصادي وحتي بزوغ الألفية الثالثة وأصبح للجمعيات الأهلية ثقل كبير فأصبحت داعية التغيير وحدوثه، وهذه المداخل توضح لنا عمق الترابط بين ما تقوم به الجمعيات الأهلية وما بين التطورات التي يمر بها المجتمع في المراحل المختلفة بين الكشف عن عمق الترابط بين البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات (Lipscy, 2020, p159).

ح- الصعوبات والمعوقات التي تواجه الجمعيات الاهلية عند التعامل مع الازمات المجتمعية.

هناك مجموعة من العوامل تعتبر ضعفاً أو قصوراً في المشاركة الفعلية لتلك الجمعيات في جهود التنمية المحلية والمشاركة وتنفيذ أهداف برامجها التنموية لتصبح عملية التنمية المجتمعية ويفسر بعض

المهتمين والمتخصصين في شئون المجتمع المدني هذا القصور أو الضعف في دور المنظمات الأهلية من خلال عدد من المعوقات الداخلية والخارجية التي ترتكز فيما يلي: (Sayarifard, Nazari, et.al, 2022, p11)

- معوقات بنائية تاريخية: تتعلق ببيئة المجتمع ذاته بصوره عامة من عوامل سياسية وتنظيمية إدارية وقانونية، وهى عوامل تعد مسئولية الدولة.
- معوقات ثقافية وسيكولوجية تتصل بالعلاقات غير المتكافئة بين الدولة والمواطنين وتعتبر مصدراً أساسياً للعزوف عن المشاركة حين ينظر إلى الجمعيات باعتبارها "آداه" من أدوات الدولة و جزءًا من كيان مؤسساتها من ناحية أخرى هناك
- معوقات داخلية خاصة بالجمعيات الأهلية ذاتها تحول دون انطلاقها نحو العمليات الأساسية في التنمية.

والواقع الفعلي في المجتمع المصري نتيجة تغير البناء الاقتصادي والسياسي يفرض علي تلك المنظمات دوراً شديد الأهمية في مواجهة الفقر وهذا في حقيقة الأمر يواجه بعدد من التحديات لو أمكن التغلب عليها لأمكن التنبؤ بدور فعال لهذه المؤسسات في مواجهة الفقر ومن هذه التحديات: (كيلاني، ٢٠١٦، ص٧٤)

- انحسار العمل التطوعي في مصر بشكل عام لدرجة أصبحت تهدد فكرة العمل الأهلي ذاته وأصبح نجاح أي مؤسسة أهلية في تحقيق أهدافها مرهوناً بمواردها وقدراتها علي منح الأجور والمكافآت لتنفيذ الأعمال المطلوبة.
- غياب الدور الدقيق للدولة والساحة التي يجب أن تتحرك فيها المنظمات غير الحكومية كمنظمات للضغط فهي ليست مجرد هيئات للعمل الخيري وهي في نفس الوقت ليست بديلاً عن الحزب السياسي أو المنظمة النقابية أو شكلاً موازياً لهما في الوقت الذي تتعرض له هذه الأشكال التي تضم مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية للعديد من أشكال الحصار والضغط بل والإلغاء والمصادرة أحياناً.
- ضعف القدرات التمويلية والموارد المتاحة وانخفاض القدرات المؤسسية وغياب الديمقراطية الداخلية القادرة علي تجديد دماء قيادات المنظمات غير الحكومية واستيعاب المبادرات الجديدة تدريب النشطاء والأعضاء علي مهارات المشاركة والقيادة وتعبئة الموارد ... الخ عبر إشراكهم مباشرة في صنع القرارات داخل هذه المنظمات.
- وجود إطار قانوني معوق ومقيد لنشاط المنظمات غير الحكومية (القانون ٣٢ لسنة ٦٣) حتى القانون الجديد رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يخضع المنظمات غير الحكومية لسلطة الدولة ويعطي الجهة الإدارية (ممثلة في وزارة

الشئون) سلطات تبدأ بالرقابة المباشرة علي أنشطة المنظمات غير الحكومية وينتهي بإمكانية حلها ومصادرة أموالها

- غياب القدرة علي بناء العمل الاجتماعي بين المنظمات غير الحكومية وضعف آليات وخبرات التنسيق والتعاون وعدم وجود قاعدة بيانات شاملة للجمعيات الأهلية وأنشطتها ومجالاتها والمستفيدين من أنشطتها.

خ- الاستراتيجيات العامة للجمعيات الاهلية واليات تنفيذها عند التعامل مع الازمات المجتمعية.

ركز الباحثون الاجتماعيون في إطار مواجهة الأزمات على مستوى الجمعيات الأهلية على بعض العناصر الأساسية لرسم استراتيجية مقترحة لإدارة الأزمات المجتمعية تقوم على قواعد محددة منها: (العيسوي، ٢٠١٠، ص٢٤)

- تحقيق التكامل بين مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والإدارية.
- إشاعة مناخ إداري يقوم على التفاهم والمشاركة بين جميع المستويات والاختصاصات الوظيفية على المستوى المركزي أو على المستوى الإداري.
- المرونة في التشكيل التنظيمي للجمعيات.
- وضع سياسات عامة لكافة القضايا المتعلقة بإدارة الأزمة.
- وضع التشريعات المتعلقة بقضايا الأزمات.
- وضع أولويات وتوجيه اهتمام المجموعة والأفراد إلى المشكلات الرئيسية، وهنا تلعب وسائل الإعلام دوراً في إثارة الاهتمام وقياس ردود الفعل تجاه أساليب معالجة الأزمة.
- بناء وتنمية شبكة من الاتصالات الفعالة التي توفر المعلومات بالسرعة المطلوبة ومنها أجهزة الإعلام.
- تحديد أفضل الأساليب لتنمية وعى الرأي العام بمخاطر وتحديد الأزمة من خلال أساليب الاتصال الجماهيرية والاتصالات المباشرة.
- تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بإدارة الأزمات.
- أهمية الاتصال الجماهيري والمشاركة الفعالة في إدارة الأزمة، وهي إحدى الاستراتيجيات المهمة في مواجهة الأزمة (الاعرجي، ٢٠٠٧، ص٩٤).

ويحتاج تطبيق هذه الاستراتيجيات بالجمعيات الاهلية مجموعة من الآليات التي تساعد في تحقيق اهدفها وهى: (Bedperson, 2020, p37-52)

- البحث والتدريب: تلعب عمليات البحث والتدريب دوراً هاما في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وبخاصة في مجال برامج بناء القدرات لمواجهة الكوارث والازمات، حيث تعد ندرة الأفراد المدربين والمؤهلين من أهم المؤثرات التي تعوق تحقيق الجمعيات الاهلية لأهدافها.

- تنظيم وتنسيق برامج تدريبية للأطراف المشاركة في برامج الرعاية الاجتماعية بالجمعيات الاهلية والتي تختص بعمليات الإدارة و التصميم... الخ.
- إعادة النظر في برامج التدريب الحالية والخاصة ببرامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بالكوارث والازمات بالجمعيات الاهلية كسبيل تبادل الخبرات بأسلوب أكبر.
- زيادة عدد مؤسسات دعم التدريب: التركيز على الطرق التي يتم بها جمع المعلومات، حيث أن اتخاذ القرارات يجب أن يرتكز بصورة أساسية على الحقائق العلمية، وبالتالي فالبحث يصبح أداة هامة من أجل الحصول على معلومات صحيحة ومن أجل فهم أكثر للقوى المحركة للتغيير في الجمعيات الاهلية ويسهم في بناء قدراتها (Nasir, 2016, p89).
- أن البحث الدقيق يستطيع أن يحدد الاحتياجات الفعلية للمجتمع، ويمد بالمعلومات الخاصة بتكوين الاتجاهات المجتمعية والتغيرات التي تحدث.
- الاهتمام بدور المنظمات الوسيطة: لما لها من دور فعال في برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية من خلال حل مشكلات المتضررين واشباع احتياجاتهم القائمة على تطويع الموارد لسد هذه الاحتياجات وبالتالي تعتبر الجمعيات الاهلية أفضل الجهات لتنفيذ الأنشطة والبرامج التي تشبع هذه الحاجات.
- منح السلطة للمجتمع: تمثل عملية منح السلطة أحد ركائز تنفيذ وتقويم البرامج وبناء القدرات فيما يختص بالتخطيط وإدارة البرامج والمشروعات المعنية بالرعاية الاجتماعية.

المراجع

أ- المراجع العربية:

١. إبراهيم العيسوى.(٢٠١٠). مناهج مواجهة الأزمات المجتمعية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

٢. أحمد إبراهيم ملاوي.(٢٠٠٨). أهمية المجتمع المدني في التنمية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الأردن، مج٢٤، ع٢.

٣. التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية.(٢٠٠٠). القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

٤. التقرير النهائي للجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية، مجلس المشورة بجمهورية مصر العربية.

٥. دورة الانعقاد العادي الثالث والعشرون.(٢٠٠٣). عن موضوع "نحو مزيد من المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية.

٦. الأمم المتحدة.(٢٠٠٨). النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٤ من الاتفاقية، التقارير الدورية الثالثة والرابعة للدول الأطراف الواجب تقديمها في عام ٢٠٠٧، اتفاقية حقوق الطفل، لجنة حقوق الطفل، مصر.

٧. رشاد عبد اللطيف.(٢٠٠٧). تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٨. ماهر أبو المعاطي على.(٢٠٠٤). إدارة المؤسسات الاجتماعية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

٩. رشاد أحمد عبد اللطيف.(٢٠٠٧). تنمية المجتمع المحلي، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

١٠.رشاد احمد عبداللطيف.(٢٠١٠). تنمية المنظمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء للنشر والتوزيع.

١١.صفاء صلاح سند.(٢٠٢٠). فيروس كورونا المستجد " COVID19 "خطة للمواجهة والوقاية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر.

١٢.طارق عبد الرؤوف.(٢٠١٦). الجمعيات الأهلية والعمل التطوعي، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

١٣. عاصم محمد الأعرجي.(٢٠٠٧). اتخاذ القرارات في ظروف الأزمات، محلية الإداري، عمان، معهد الإدارة العامة بمسقط.

١٤. عبد الحميد زيد.(٢٠٢٠). القطاع الثالث " تحديات وإشكاليات الجمعيات الأهلية في مصر"، القاهرة، مركز إنسان للدراسات والنشر والتوزيع.

١٥. هشام كيلاني.(٢٠١٦). الشراكة والتشبيك للجمعيات الأهلية، القاهرة، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة.

١٦. قانون ٣٢ لسنة.(١٩٦٤). اللائحة التنفيذية.

١٧. مدحت أبو النصر.(٢٠٠٤) .إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة، سلسلة رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة، القاهرة، دار النيل العربية.

١٨. مركز خدمات المنظمات الغير حكومية.(٢٠١٦). ضمن سلسلة الأدلة الإرشادية التى يصدرها لبناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية، القاهرة: مركز خدمات المنظمات غير الحكومية.

١٩. محمد السيد الإمام.(٢٠٠٩). مقدمة في علم الاجتماع الريفي، المنصورة المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

٢٠. محمد المسلماني.(٢٠٢١). حرية تكوين الجمعيات الاهلية (دراسة مقارنة)، القاهرة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية.

٢١. محمد جهاد بسام الصباغ.(٢٠١٩). استراتيجية إدارة الجمعيات الأهلية وأثرها في التنمية الشاملة، سوريا، دار البشائر للطباعة والنشر.

٢٢. محمد عثمان الخشت.(٢٠٠٤). المجتمع المدني، سلسلة الشباب، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، شركة الأمل للطباعة والنشر.

٢٣. هويدا عدلي.(٢٠٠٥). فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة أنفاق للخدمات الاجتماعية ، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز الدراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية.

٢٤. يحي حسن درويش.(١٩٩٨). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان.

ب- لمراجع الاجنبية:

1. Azadeh Sayarifard, Maryam Nazari, Fatemeh Rajabi, Laleh Ghadirian, Haniye Sadat Sajadi. (2022). "Identifying the non-governmental organizations' activities and challenges in response to the COVID-19 pandemic in Iran." BMC Public Health 22.1.
2. F.Eilen Netting, Peter M.kettner, steven L .mcmurty,M.Lori Thomas, Peter m kettner , stevenl mcmurty. (2019). social work macro Bratice, Arizom state unizersity, longman, N.
3. Inger Ulleberg.(2009). The role and impact of NGOs in capacity development From replacing the state to reinvigorating education, Rethinking capacity development, International Institute for Educational Planning, Paris, France.
4. Phillip Y. Lipscy. 2020. "COVID-19 and the Politics of Crisis." International Organization , New York , kaferten , publishing.
5. Robert Barker.(1987). the social work dictionary, N.A.S.W, U.S.A.
6. Robert L. Barker.(2000). The Social Work Dictionary, Thired Edition , N.A.S.W ,U.S.A.
7. Serij Nasir.(2016). Building Capacity and Skills in Development Agencies and Community Organization for Successful Participation, Open Cities, I.U.S.A ID, Cairo.
8. Vsevolod. Dmitrhevich Bedperson.(2020). Civil Associations and Political Regime in Global Non-Democratic Practice: Between Political Control and Social Efficiency. Polis. Political Studies, 2.2.